



Distr.: Limited  
11 November 2016  
Arabic  
Original: English

# الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ



## الهيئة الفرعية للتنفيذ

### الدورة الخامسة والأربعون

مراكش، ٧-١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦

البند ٤ (ج) من جدول الأعمال

المعلومات المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية

تقديم الدعم المالي والتقني

## تقديم الدعم المالي والتقني

### مشروع استنتاجات مقترح من الرئيس

١- رحبت الهيئة الفرعية للتنفيذ (هيئة التنفيذ) بالمعلومات المقدمة من مرفق البيئة العالمية في تقريره إلى مؤتمر الأطراف في دورته الثانية والعشرين<sup>(١)</sup>، بشأن ما يلي:

(أ) إنشاء مبادرة بناء القدرات من أجل الشفافية، بما في ذلك طرائق البرمجة والتنفيذ الخاصة بالمبادرة، والتبرعات التي تعهدت بتقديمها بلدان عدة<sup>(٢)</sup>؛

(ب) الدعم المالي المقدم من أجل إعداد البلاغات الوطنية والتقارير المحدثة لفترة السنتين التي تعدها الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية (الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول)<sup>(٣)</sup>؛

(ج) برنامج الدعم العالمي لإعداد البلاغات الوطنية والتقارير المحدثة لفترة السنتين المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول<sup>(٤)</sup>، وبخاصة فيما يتعلق بوضع وتنفيذ برنامج العمل ذي الصلة لعام ٢٠١٦.

(١) FCCC/CP/2016/6

(٢) انظر الفقرة ٨٦ من المقرر ١/م أ-٢١.

(٣) انظر أيضاً الوثيقة FCCC/SBI/2016/INF.18.

(٤) مشروع يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.16-19845(A)



\* 1 6 1 9 8 4 5 \*

- ٢- وأوصت هيئة التنفيذ مؤتمر الأطراف بأن يطلب إلى مرفق البيئة العالمية أن يواصل تضمين تقاريره السنوية المعلومات المشار إليها في الفقرة ١ أعلاه.
- ٣- ولاحظت هيئة التنفيذ مع التقدير الجهود المثمرة المبذولة من مرفق البيئة العالمية لاتخاذ إجراءات سريعة تمهيداً لإنشاء مبادرة بناء القدرات من أجل الشفافية بالاعتماد على التبرعات. ورحبت بالتعهدات التي أعلنتها بلدان عدة بتقديم تبرعات إلى المبادرة. ورحبت أيضاً بتوقيع بلدٍ على أول اتفاق تبرع إلى المبادرة وشجعت البلدان الأخرى التي تعهدت بتقديم تبرعات على استكمال اتفاقات التبرع الخاصة بها. وأشارت هيئة التنفيذ إلى أن جهود المبادرة ستُدرج في التجديد المقبل لموارد مرفق البيئة العالمية
- ٤- وشجعت هيئة التنفيذ مرفق البيئة العالمية، رهناً بتوافر الموارد المالية في الصندوق الاستئماني الخاص بمبادرة بناء القدرات من أجل الشفافية، على أن يوافق في أسرع وقت ممكن على المجموعة الأولى من المشاريع التي تدخل في نطاق المبادرة. وشجعت أيضاً البلدان النامية على تقديم مقترحات مشاريع كيما تستفيد من الموارد المالية للصندوق الاستئماني الخاص بالمبادرة.
- ٥- وأشارت هيئة التنفيذ إلى أنه، بحلول ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، كان قد قدم ١٤٧ بلاغاً وطنياً أولياً و١٢٧ بلاغاً وطنياً ثانياً و٢٩ بلاغاً وطنياً ثالثاً وبلاغان وطنيان رابعان وبلاغ وطني خامس واحد من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول، وأنه بحلول نهاية عام ٢٠١٦ يتوقع تقديم بلاغ وطني أولي آخر وتسعة بلاغات وطنية ثانية إضافية و١٨ بلاغاً وطنياً ثالثاً إضافياً من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول. ولاحظت أيضاً أنه بحلول ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ كان ٣٤ طرفاً من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول قد قدمت تقاريرها المحدثة الأولى لفترة السنتين، ومن المتوقع أن تقدم خمسة أطراف أخرى من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول تقاريرها المحدثة الأولى لفترة السنتين بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وإضافةً إلى ذلك، من المتوقع أن يقدم ستة أطراف من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول تقاريرها المحدثة الثانية لفترة السنتين بحلول نهاية عام ٢٠١٦.
- ٦- ولاحظت هيئة التنفيذ كذلك أنه، بحلول ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، لم يُقدم عدد كبير من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول تقاريرها المحدثة لفترة السنتين، واعترفت في الوقت ذاته بالصعوبات التي تعترض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول لتقديم تقاريرها المحدثة لفترة السنتين في الوقت المناسب. وأشارت هيئة التنفيذ إلى الفقرة ٤١ (أ) من المقرر ٢/م-١٧ التي تنص على أنه ينبغي للأطراف غير المدرجة في المرفق الأول أن تقدم تقاريرها المحدثة الأولى لفترة السنتين بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وذلك بما يتماشى وقدرات تلك الأطراف ومستوى الدعم الذي تتلقاه من أجل تقديم تقاريرها، وشجعت الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول التي لم تستكمل ولم تقدم بعد تقاريرها المحدثة الأولى لفترة السنتين، على أن تفعل ذلك في أسرع وقت ممكن.

٧- وأشارت هيئة التنفيذ إلى تقرير الأمانة عن حلقات العمل الإقليمية التي عُقدت في عام ٢٠١٦، والتي تناولت بناء نظم وطنية خاصة بقوائم جرد غازات الدفيئة واستخدام المبادئ التوجيهية لقوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة الصادرة عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في عام ٢٠٠٦<sup>(٥)</sup>. وبالإشارة إلى الطلب<sup>(٦)</sup> المقدم من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للحصول على دعم تقني إضافي بهدف النهوض بقدراتها المحلية تيسيراً للاستمرارية في الوفاء بالتزامها بتقديم التقارير، شجعت الهيئة الفرعية البلدان المتقدمة الأطراف المدرجة في المرفق الثاني للاتفاقية، والبلدان المتقدمة الأطراف الأخرى القادرة، على تقديم موارد مالية لتمكين الأمانة من مواصلة الاستجابة لذلك الطلب.

---

(٥) FCCC/SBI/2016/INF.17.

(٦) FCCC/SBI/2015/10، الفقرة ٢٩.